المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تيزنيت

بلدية تيزنيت

ميثاق المدينة من أجل التربية

تيزنيت، المدينة المربيُة

VILLE EDUCATRICE

ميثاق المدينة من أجل التربية

يستند هذا الميثاق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والإعلان العالمي حول التربية للجميع (1990)، وعلى الاتفاقية وليدة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفولة (1990) والإعلان العالمي الخاص بالتنوع الثقافي (2001).

الـــديباجة

اليوم أكثر من أي وقت مضى، تتوفر المدن كبيرة كانت أو صغيرة على عدد لا يحصى من الفرص للتعليم، ولكنها في ذات الوقت قد تتعرض، بطريقة أو بأخرى، لإكراهات تعارض الرقي بمستوى التربية والتعليم.

فالمدينة توفر عناصر عديدة للتكوين المدمج : ويتعلق الأمر بنظام معقد، يحمل في نفس الوقت عوامل التربية المستمرة المتعددة الأوجه والقادرة على مجابهة ومواجهة العوامل المضادة لدينامية التربية والتكوين.

إن المدينة المربيَّة *"LA VILLE EDUCATRICE "* تتمتع بسمات خاصة بها، وتندمج في البلد الذي تقع فيه. فهويتها مرتبطة مع المجال الذي تنتمي إليه. وهي أيضا مدينة تتفاعل في ارتباط وثيق بمحيطها المباشر، وبالمراكز الحضرية الأخرى التابعة لمجال تأثيرها، وبمدن من بلدان أخرى. إن هدفها المستمر يكمن في: التعلم والتبادل والتقاسم، وبالتالي في إثراء وإغناء حياة سكانها من خلال التلاقي وتلاقح التجارب المشتركة.

ويجب على المدينة أن تمارس وتطور هذه الوظيفة بالموازاة مع وظائفها التقليدية (الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والخدماتية) مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة للتكوين وللرفع من مستوى جميع سكانها. وسوف تعطي الأولوية للأطفال والشباب، ولكنها أيضا ستكون على استعداد تام، من خلال إظهار الرغبة الأكيدة، لتقديم الخدمات التربوية والتكوينية للسكان من مختلف الأعمار طيلة فترات حياتهم.

إن الأسباب المعززة لهذه الوظيفة هي اجتماعية واقتصادية وسياسية ولكنها أساسا موجهة نحو مشروع ثقافي وتربوي يتوخى الفعالية والإدماج المشترك لكل الفئات المجتمعية. وهذه هي التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين : أولها ، "الاستثمار" في مجال التعليم، في كل فرد، بحيث يكون، أكثر من أي وقت مضى، قادرا على التعبير، وتطوير قدراته الإنسانية، وتنمية تفرُّده وتميزه، وإثبات قدراته الإبداعية وخصال المسؤولية. ثانيها، تعزيز المساواة الكاملة، بحيث يمكن لأي شخص أن يشعر بالاحترام ويكون محترما ومنفتحا على قيم الحوار. وثالثها، الجمع بين كل هذه العوامل، لكي نتمكن، من خلق وبناء مجتمع المعرفة الحقيقية من دون حرمان أي كان من المشاركة، والذي من أجله، يتحتم علينا أن نوفر، من بين أمور أخرى، الولوج السهل والميسُّر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لكل السكان، لتمكينهم من تطوير وتنمية قدراتهم.

إن المدينة المُربيَّة، بمؤسساتها التعليمية الرسمية، وبتدخلاتها غير الرسمية (التربية الغير النظامية) والغير المهيكلة (غير المقصودة أو غير المخطط لها) عليها التعاون على مستويات ثنائية أو متعددة الأطراف، لجعل تبادل الخبرات واقعا ملموسا. وفي جو من التعاون، عليها أن تدعم كل المشاريع البحثية الأخرى والاستثمارات في المجال التربوي، سواء في شكل من أشكال التعاون المباشر أو التعاون الإدارات العمومية المختصة ومع الوكالات الدولية.

إن الإنسانية لا تعيش اليوم مرحلة تغيير فحسب، بل هي تعيش تغيير مرحلة حقيقي. فعلى الأفراد أن يخضعوا لتكوين يمكنهم من التأقلم والتكيُّف النقدي ومن المشاركة الفعالة في التحديات وفي الفرص التي تنفتح أمامهم بفضل عولمة المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل امتلاك القدرة على التدخل في تعقيدات المستوى العالمي، انطلاقا من المستوى المحلي، ولكن أيضا تملُّك القدرة على الحفاظ على استقلاليتهم في مواجهة طوفان من المعلومات المتحكم فيها من طرف مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية.

من جهة أخرى، فالأطفال والشباب ليسوا مشاركين ومساهمين سلبيِّين في الحياة الاجتماعية، وبالتالي، في المدينة. إن اتفاقية الأمم المتحدة ل 20 نوفمبر 1989، التي طورت وأقرت بأن مبادئ الإعلان العالمي لعام 1948 تعتبر مُلزمةً، جعلت منهم مواطنين ومواطنات يتمتعون بكامل الحقوق، حيث منحت لهم الحقوق المدنية والسياسية. وبالتالي، فهم أصبحوا قادرين على التواصل والتكتل والمشاركة حسب درجة نضجهم ووعيهم.

إن حماية الأطفال والشباب في المدينة ليست محددة فقط في تحسين أوضاعهم، بل تتعداه إلى أن نجد لهم في الواقع موقعا يستحقونه، بجانب الكبار، الذين يملكون من فضائل المدنية والتمدن، فضيلة إشباع رغبة التعايش بين الأجيال. ففي بداية القرن الحادي والعشرين، يتأكد أن الأطفال والكبار على حد سواء في حاجة إلى التعلُّم طوال فترات الحياة، وإلى التدريب والتكوين المتجدد باستمرار.

إن المواطنة العالمية تصنع صورتها الحالية بدون وجود مجال ديمقراطي عالمي، وبدون أن تتمكن العديد من البلدان من تحقيق ديمقراطية فعالة، تحترم أنماطها الاجتماعية والثقافية، وحتى دون أن تكون الديمقراطيات ذات التقاليد العريقة راضية تماما عن نوعية وفعالية أنظمتها الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، يتعين على المدينة أن تتصرف انطلاقا من أبعادها المحلية كمنبر للتجريب ولتعزيز المواطنة الكاملة والديمقراطية، وتقوية التعايش السلمي من خلال التدريب على القيم المدنية والأخلاقية، واحترام التعددية في وسائط الحكم الممكنة والمختلفة وتحفيز وتنشيط الآليات التشاركية الجيدة والفعالة.

إن التنوع ملازم ومتأصل في المدينة الحديثة، ومن المتوقع أن يزيد أكثر في المستقبل. لهذا السبب، فإن من التحديات الرئيسية للمدينة المربيَّة أو المعلِّمة تعزيز التوازن والتناغم بين الهوية والتنوع، انطلاقا من مساهمة الفئات المجتمعية التي تكوِّن الجماعة المحلية، ومن حق أولئك الذين يعيشون داخل المجتمع المحلي في الشعور المعترف به بالهوية الثقافية الخاصة بهم والتمتع بها.

نحن نعيش في عالم مليء بالشكوك، يركز على السعي لتحقيق الأمن، ويعبر عنه في غالب الأحيان بنفي الآخر وغياب الثقة المتبادلة. والمدينة المربيَّة والمعلِّمة، وعيا منها بهذا المعطى، وإدراكا منها لهذه الحقيقة، لا تبحث عن حلول بسيطة وأحادية الجانب، إنها بالتأكيد تقبل التناقض، وتشجع عمليات المعرفة، وتحبذ الحوار والمشاركة، باعتبار هذا أفضل وسيلة للعيش المشترك رغم هيمنة الشكوك والتردد وانعدام الثقة.

ولذلك فنحن نتمسك بالحق في مدينة مربيٌة ومعلمٌة، ونعتبرها امتدادا فعّالا للحق الأساسي في التعليم. و يجب أن يحصل الانصهار الحقيقي –خلال فترات التعليم الرسمي وخلال الحياة المهنية للأفراد – بين الموارد التعليمية والتكوينية للمدينة والتنمية العادية للنظام التعليمي، والمهني والاجتماعي.

يجب أن يكون الحق في مدينة مربيَّة ومعلمَّة ضمانة هامة لتحقيق مبادئ المساواة بين جميع الناس، والعدالة الاجتماعية والتوازن المجالي.

وهذا يؤكد مسؤولية الجماعة المحلية في تنمية جميع الإمكانات التعليمية التي تزخر بها المدينة، من خلال تضمين مشروعها السياسي مبادئ المدينة المربيُّة.

الـــمبادئ

ا- الحق في المدينة المربية أو المعلمة

- 1 -

جميع السكان لديهم الحق في التمتع، في ظروف من الحرية والمساواة، من وسائل وفرص التعليم والترفيه وتنمية الشخصية التي تقدمها وتمنحها لهم المدينة. ويقترح حق المدينة المربيُّة كامتداد للحق الأساسي لكل إنسان في التعليم. و المدينة المربيُّة تجدد التزامها باستمرار لتوفير التدريب المستمر لسكانها على مدى الحياة في شتى الجوانب وأكثرها تنوعا. و لكي يتحقق ذلك، يجب على المدينة أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات الحضرية، انطلاقا من احتياجاتها الخاصة.

من أجل تخطيط وإدارة المدينة، يتعين أن تتخذ كل الخطوات الرامية إلى إزالة الحواجز بجميع أنواعها، بما في ذلك الحواجز المادية التي تحول دون ممارسة الحق في المساواة. و يجب على المجلس البلدي وغيره من الإدارات العمومية ذات التأثير داخل المدينة. وعلى سكانها، الانخراط أيضا في هذا المشروع، سواء على المستوى الفردي، أو من خلال الجمعيات المختلفة التي ينتمون إليها.

- 2 -

سوف تحرص المدينة المربيُّة على تعزيز التعليم في تنوعه، من أجل دعم التفاهم الدولي والتعاون والتضامن الدولي في خدمة السلام في العالم: تعليم يحرص على مكافحة جميع أشكال التمييز. ويسعى إلى إتاحة حرية التعبير والتنوع الثقافي والحوار على أسس المساواة. ويعمل على إدماج كل المبادرات الرائدة والمتطورة وكذلك تلك المتصلة بالثقافة الشعبية، بغض النظر عن أصل حامليها.

- 3 -

إن على المدينة المعلمة تشجيع الحوار بين الأجيال، ليس فقط بوصفه شكلا من أشكال التعايش السلمي، ولكن أيضا بوصفه بحثا عن المشاريع البحثية المشتركة بين مجموعات السكان من مختلف الأعمار. وينبغي توجيه هذه المشاريع نحو تحقيق المبادرات والأعمال المدنية التي تحدد قيمتها انطلاقا من طبيعتها كمبادرات بين الأجيال واستغلال المهارات المشتركة وقيم كل فئة عمرية.

- 4 -

يجب أن تستلهم السياسات الجماعية في مجال التعليم طابعها من خلال الرجوع باستمرار إلى سياق أوسع مستوحى من مبادئ العدالة الاجتماعية، والمواطنة الديمقراطية، ونوعية الحياة والرفع من قيمة الناس.

- 5 -

وعلى البلدية أن تمارس صلاحياتها فعليا في مجال التعليم. وأيا كان نطاق هذه الصلاحيات، فعلى الجماعة المحلية أن توفر سياسة واسعة للتربية تعتمد الابتكار والشمولية، وتدمج شتى وسائط التعليم: الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الأحداث والمناسبات الثقافية المختلفة، والتي هي مصادر للمعلومات ومسالك لاكتشاف حقيقة ما يحدث في المدينة.

إن دور المجلس الجماعي يكمن في المشاركة والدعوة إلى وضع السياسات المحلية التي ستثبت جدواها وإمكانية تقييم فعاليتها، والحصول على المطابقة والتصديق القانوني عليها من طرف إدارات أخرى حكومية كانت أو جهوية.

- 6 -

لتنفيذ الإجراءات المناسبة، يتحتم على المصالح الجماعية أن توفر معلومات دقيقة حول الوضع القائم واحتياجات سكانها. وتحقيقا لهذه الغاية، فالجماعة تلتزم بإجراء دراسات، وعليها تحيينها واستكمالها وجعلها في متناول العموم. وعليها توفير القنوات المفتوحة بصفة دائمة للأفراد والجماعات لتمكينهم من اقتراح ما سيساعدها على وضع خطط ملموسة.

2 - التزام المدينة

- 7 -

على المدينة المربيُّة أن تكون قادرة على اكتشاف هويتها، والحفاظ عليها وتقديم عناصرها الخاصة والمعقدة. و هذا سيجعلها منفردة ومتوفرة على قاعدة لفتح حوار مثمر مع نفسها ومع غيرها من المدن. ويجب أن تكون القيمة التي نعطيها للعادات وللتقاليد متوافقة مع أنماط الحياة في العالم. وقد تقدم صورة جذابة دون المساس ببيئتها الطبيعية والاجتماعية.

ومن جهتها، ستحرص المدينة دعم المعرفة والتعلم واستخدام لغات موجودة في المدينة كعنصر دمج وكعامل من عوامل التماسك والانسجام بين الأفراد.

- 8 -

إن تطور ونمو مدينة ما يجب أن يكون وليد البحث عن الانسجام بين الاحتياجات الجديدة والحفاظ على المباني والرموز التي تعتبر إشارات واضحة إلى ماضيها وحياتها. وينبغي أن يأخذ التخطيط الحضري بعين الاعتبار التأثير الهائل للبيئة الحضرية على تنمية جميع الأفراد، ويحرص على إدماج طموحاتهم الشخصية والاجتماعية.

إن ترتيب وتهيئة الفضاء المادي الحضري يحرص على توفير سهولة الولوج واللقاء والتلاقي والعلاقة واللعب والترفيه والاقتراب بشكل كبير من الطبيعة. وعلى المدينة المعلِّمة أن توفر عناية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يعتمدون على تجهيزات وخدمات خاصة في المناطق الحضرية، من أجل ضمان بيئة ودية ومحترمة لخصوصياتهم ومحررة من القيود التي قد تواجههم، دون اضطرارهم إلى التخلي عن أكبر قدر من الاستقلال وحرية التنقل.

- 9 -

على المدينة المربية أن تشجع مشاركة المواطنين مع دعم الحس النقدي والمسؤول لديهم. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المسؤولين توفير المعلومات اللآزمة وتعزيز التوجيه والتدريب على القيم الأخلاقية والمدنية، وذلك باستخدام نهج أفقي.

وعليها أن تحفز في آن واحد على مشاركة المواطنين في مشروع جماعي انطلاقا من المؤسسات والمنظمات المدنية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الخاصة وغيرها من أشكال المشاركة التطوعية التلقائية.

- 10 -

وعلى المجلس الجماعي أن يزود المدينة بفضاءات ومعدات ومرافق ضرورية لتطوير التنمية الشخصية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية لجميع سكانها، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال وللشباب.

- 11 -

وعلى المدينة أن تحرص على ضمان نوعية الحياة لجميع سكانها. وهذا يعني توازنا مع البيئة الطبيعية، والحق في بيئة صحية، بالإضافة إلى الحق في السكن والعمل والترفيه والنقل العام وغيرها من الخدمات العمومية. وعليها كذلك أن تدعم التربية الصحية ومشاركة جميع سكانها في أفضل ممارسات التنمية المستدامة.

- 12 -

إن على المشروع التربوي الصريح والضمني في بنية وإدارة المدينة، والقيم التي يشجعها، ونوعية الحياة التي يقدمها، والفعاليات والحملات والمشاريع التي ينظمها في شتى أنواعها، أن يكون مادة للتفكير والمشاركة، من خلال استخدام الأدوات اللازمة لمساعدة الأفراد على النمو الشخصي والجماعي.

- 13 -

على البلدية أن تقوم بتقييم تأثير العروض الثقافية والترفيهية والإعلامية والترويجية وغيرها، بما فيها تلك التي يستفيد منها الأطفال والشباب دون وساطة. وإذا اقتضى الحال ذلك، فعليها أن تتخذ إجراءات، بعيدا عن السلطوية، للشرح أو التفسير المعقول. وعليها أن تكفل تحقيق توازن بين الحاجة للحماية والاستقلالية اللآزمة للاكتشاف. كما أنها ستوفر مرافق للتكوين وللنقاش. وستحرص المدينة على ضمان تلقي الأسر للتدريب الذي من شأنه أن يساعد الأطفال على النمو والتمتع بالمدينة، بروح من الاحترام المتبادل. وبنفس الروح، فإن المدينة ستحرص على تطوير مبادرات التدريب للمربين بوجه عام وللأفراد (الخواص أو أعوان السلطة العمومية) الذين يؤدون عموما، من دون أن يكونوا على وعي تام بذلك، مهام تربوية حضرية. وعليها كذلك أن تضمن مشاركة وانخراط قوات الأمن والوقاية المدنية في هذه المشاريع.

- 14 -

يجب أن تضمن المدينة للأسر تلقي التدريب لتمكينهم من مساعدة أطفالهم على النمو وفهم المدينة ، في جو من الاحترام المتبادل. وفي نفس السياق، فإن المدينة تلتزم بوضع برامج تكوين موجهة للمربين على العموم وللأفراد بوجه خاص (خواص وأعوان الخدمة العمومية) الذين يشتغلون في معظم الأوقات في المدينة، دون أن يكونوا واعين بالوظائف التربوية. كما ستحرص المدينة على أن تتصرف قوات الأمن والوقاية المدنية؛ التي تشتغل بشكل مباشر مع المصالح الجماعية، وفقا لهذه المشاريع.

- 15 -

على المدينة أن توفر لسكانها الحق في احتلال مكانة في المجتمع، وتتعهد بأن توفر لهم الاستشارة اللآزمة لتحقيق أهدافهم الشخصية والوظيفية وأن تمكنهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية. وفي مجالات معينة تهم علاقة التكوين– التشغيل، يجب التأكيد على العلاقة الوثيقة التي يجب أن تكون موجودة بين التخطيط التربوي وحاجيات سوق الشغل.

تحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المدينة تحديد استراتيجيات التكوين مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب الاجتماعي والتنسيق مع منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية لخلق فرص العمل وأنشطة التدريب والتكوين الرسمي وغير الرسمي ، في جميع فترات الحياة.

- 16 -

ينبغي أن تكون المدينة على بينة من آليات الإقصاء والتهميش التي تؤثر فيها، ومن شروط التي ترافقها من أجل تطوير السياسات العقلانية اللآزمة. وعليها أن تحرص على مرافقة المهاجرين والقادمين الجدد أو اللاجئين، والتعامل الإيجابي معهم ليشعروا بحرية أن المدينة ملكهم. وينبغي أن تكرس جهودها لتعزيز التماسك الاجتماعي بين الأحيا وسكانها من كافة الفئات.

- 17 -

إن التدابير المعتمدة لمعالجة عدم المساواة يمكن أن تتخذ أشكال كثيرة، لكنها يجب أن تنطلق من تصور عام للفرد، وفقا لمعايير تستند على مجموع المصالح الفردية وعلى مجموع الحقوق التي تعنيهم جميعا. يجب أن يضمن أي عمل هادف التنسيق بين الإدارات المعنية وبين مصالحها. كما أنه يتعين تشجيع التعاون بين الإدارات والمجتمع المدني الحر والمنظم بشكل ديمقراطي في هيئات تجمع ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات المماثلة.

- 18 -

وعلى المدينة أن تشجع الحياة الجمعوية كوسيلة للمشاركة والمسؤولية المدنية، من أجل تقنين وتوجيه التدخلات في خدمة المجتمع، والحصول على المعلومات ونشرها، وعلى التجهيزات والأفكار التي تخدم التنمية الاجتماعية والتنمية الأخلاقية والثقافية للأفراد وتقوية القدرات الخلاقة. وسيسهم ذلك، في المقابل، في التكوين من أجل المشاركة في عملية اتخاذ القرار والتخطيط وإدارة الحياة الجمعوية.

- 19 -

على البلدية ضمان ما يكفي من المعلومات المفهومة والواضحة لتشجيع سكان المدينة على الحصول على المعلومة. ونظرا لأهمية الاختيار والفهم ومعالجة التدفق الكبير للمعلومات المتاحة حاليا، فإن المدينة المربية تحرص على توفير الموارد التي ستكون متاحة للجميع. وسوف تحدد الفئات المحتاجة للمساعدة الشخصية الخاصة وتزويدهم بنقط للتوجيه والإرشاد والمساعدة والدعم المتخصص.

وفي الوقت نفسه، عليها أن توفر برامج التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تستهدف كل الفئات العمرية والفئات الاجتماعية لمحاربة الأشكال الجديدة من التمييز.

- 20 -

على المدينة المربيُّة أن تقدم لكل سكانها، باعتبار ذلك هدفا متجددا وضروريا للمجتمع، التدريب الملائم على القيم واحترام القانون والممارسات الديمقراطية المواطنة: الاحترام والتسامح والمشاركة والمسؤولية، والحرص على المصلحة العامة، لبرامجها و ولممتلكاتها ولخدماتها العامة.

هذا الميثاق يعبر عن التزام المدينة للانخراط في كل القيم والمبادئ التي يتضمنها. ويعتبر هذا الالتزام مفتوحا على دينامية الإصلاح والتصحيح الذاتي، وينبغي أن يستكمل بالإضافات والميزات الأخرى التي سيتطلبها التغيير الاجتماعي السريع مستقبلا.